



المنطة المدنية السورية  
Syrian Civic Platform

## السوريون واتفاقية خفض التصعيد

-تقرير خاص-

October 30, 2017



## محتوى التقرير

- 4..... منهجية التقرير:
- 5..... ثانياً - انعكاس الاتفاق على حياة السوريين.....
- 6..... ثالثاً - محاذير اتفاق الاستانة.....
- 7..... رابعاً - تخوفات المدنيين:
- 8..... خامساً - توصيات المدنيين:
- 11..... سادساً - الخلاصة:
- 12..... حول المنصة المدنية السورية.....

## أولاً- مقدمة:

أخذ مسار المحادثات الذي رعته الحكومة الكازخستانية في الأستانة حيز النقاش العام لدى السوريين على اختلافهم واختلافاتهم، والذي أفضى إلى اتفاق خفض التصعيد الذي تم الاعلان عنه رسمياً في الجولة السادسة من مفاوضات الأستانة التي جرت في شهر أيلول \ سبتمبر 2017 والتي نص ببيائها الختامي على تحديد أربع مناطق لخفض التصعيد في سوريا.

تبعاً للبيان النهائي لاجتماع الأستانة السادس، فإن اتفاق مناطق خفض التصعيد يعتبر إجراءً مؤقتاً لمدة ستة أشهر يمكن تمديدها إذا اقتضت الحاجة وذلك بناءً على التوافق بين الدول الضامنة وهي تركيا وروسيا وإيران.

ويحدد الاتفاق المناطق التي يتعين على قوات المعارضة المسلحة والقوات النظامية وقف اعمال القتال فيها بما في ذلك الضربات الجوية لمدة ستة اشهر حيث يغطي الاتفاق كامل المحافظات التالية أو بعضها، وهي مقسمة إلى أربع مناطق: محافظة إدلب، الغوطة الشرقية في ريف دمشق، وأجزاء من حمص واللاذقية وحلب ودرعا والقنيطرة وحماة.

وقد أثارت اتفاقية خفض التصعيد الجدل بين السوريين وخلقت انقساماتٍ بين مؤيدين ومعارضين للاتفاقية حيث عبر العديد منهم عن تخوفاتهم من تبعاتها. من ناحيةٍ أخرى حققت هذه الاتفاقية انخفاضاً واضحاً في مستوى العنف على الارض في المناطق المشمولة بها. لكن يبقى السؤال ماهو رأي السوريين بهذه الاتفاقية؟ وإلى أي حد ساهمت في تخفيض مستويات العنف في مناطقهم؟ وماذا يأملون في المستقبل؟



المنطقة 1: محافظة إدلب والمناطق الشمالية من محافظة اللاذقية والمناطق الغربية من محافظة حلب والمناطق الشمالية من محافظة حماة. تضم هذه المناطق أكثر من مليون مدني وتعتبر الفصائل المهيمنة فيها على ارتباط بتنظيم القاعدة.

المنطقة 2: الرستن وتلييسة شمال محافظة حمص. وتضم قرابة 180 ألف مدني وتسيطر عليها مجموعة من الفصائل من بينها مقاتلون مرتبطون بالقاعدة.

المنطقة 3: الغوطة الشرقية في ريف دمشق الشمالي. تقع تحت سيطرة جيش الإسلام، وهو أحد الفصائل القوية المشاركة في محادثات أستانا. تضم هذه المنطقة قرابة 690 ألف مدني. ولا تشمل هذه منطقة القابون المجاورة المحاصرة من قبل الحكومة.

المنطقة 4: مناطق الجنوب التي تسيطر عليها فصائل المعارضة المسلحة على طول الحدود مع الأردن وتضم أجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة. يعيش فيها قرابة 800 ألف مدني.

تبعاً لموقع الجزيرة الإنكليزية

للإجابة عن هذه التساؤلات قامت المنصة المدنية السورية بإجراء استبيانٍ شمل سوريين مقيمين ضمن مناطق خفض التصعيد وخارجها. تم تغطية اجاباتهم ضمن هذا التقرير حيث من المهم أخذها بعين الاعتبار من قبل صانعي القرار على المستويين الوطني والدولي لأن ذلك سيقوي الجهود المبذولة للدفع باتجاه حل سياسي شامل في سوريا وتحسين الشروط للوصول إلى الإستقرار والسلام المستدام.

#### منهجية التقرير:

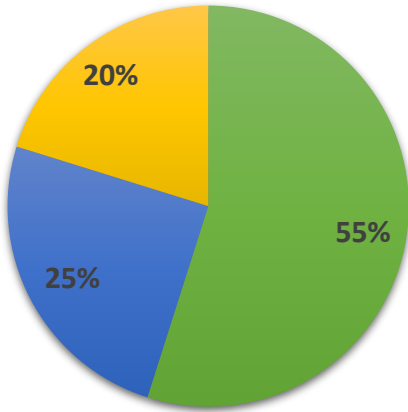
للخروج بهذه الدراسة تم تنفيذ استطلاع جمعت من خلاله آراء وإجابات أعضاء المنصة المدنية السورية والذين هم أعضاء فاعلون ضمن المجتمع المدني في مناطقهم ومجتمعاتهم ويعملون على احتكاكٍ مباشر معهم على الأرض حيث قاموا بعكس آراء وتصورات مجتمعاتهم ونقل صورة الجو السائد والمتصل بالقضايا التي تهم السوريين وقد شملت الدراسة أسئلة منها:

- هل ساهم اتفاق الأستانة في خفض مستوى العنف؟
- كيف أثر هذا الاتفاق على حياة المدنيين في منطقتك؟
- هل انت متفائل أن هذا الاتفاق قد يقود الى حل سياسي في سوريا، ولماذا؟
- ما هي تخوفاتك مما قد يحدث بعد الاتفاق؟
- ما هو المطلوب لتحسين ظروف الحياة في منطقتك؟

شمل الاستطلاع 173 عضواً (33% منهم نساء) يمثلون ما يقارب 150 منظمة\تجمع مدني، موزعين بين داخل سورية في (ادلب، حمص، ريف دمشق، درعا، الحسكة، دير الزور، الرقة، السويداء)، وخارجها في (لبنان والاردن، وكردستان العراق، وتركيا).

تم تنفيذ هذا الاستطلاع خلال الفترة الممتدة من 20 آب 2017 وحتى 27 أيلول 2017.

### ثانياً - انعكاس الاتفاق على حياة السوريين :



■ يساهم في خفض التصعيد ■ يساهم إلى حد كبير ■ يساهم بشكل جزئي

في بدايته، أثار الاتفاق حالةً من الجدل بين السوريين ولكن بعد البدء بتنفيذه فإنه انعكس على السوريين عموماً بشكل إيجابي خصوصاً بما يتعلق بانخفاض مستوى العنف حيث بيّنت الاجابات الواردة في استقصاء الرأي الذي أجرته المنصة أن 55% من المجيبين أشاروا إلى أن الاتفاق ساهم بشكل جزئي في خفض مستويات العنف، و 25% من المشاركين في الاستقصاء اشاروا إلى أنه ساهم إلى حد كبير في خفض مستويات العنف، و 20% اجابوا بأنه لم يساهم في خفض مستويات العنف.

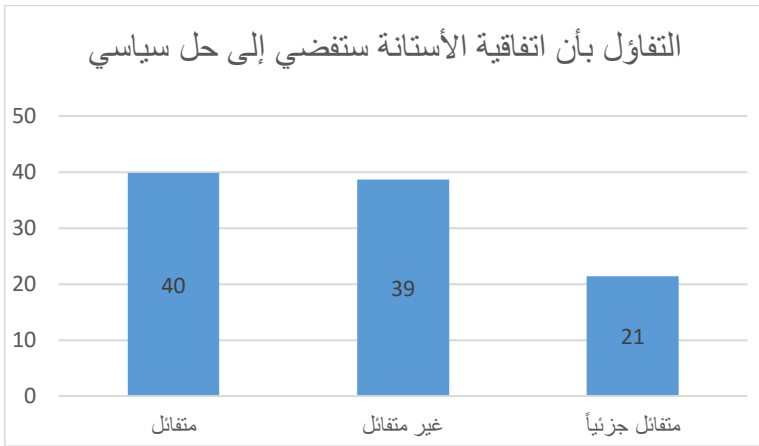
بالعموم ساهم انخفاض مستويات العنف في الكثير من المناطق السورية بعودة الأمل لدى السوريين في داخل سورية كما في خارجها. ففي الداخل السوري شهدت الأسواق انتعاشاً اقتصادياً غير مسبوق في المناطق التي كانت تشهد عنفاً متواصلاً منذ بدء الحراك الاحتجاجي فيها عام 2011، وظهرت اتجاهات إعادة اعمار البيوت والمحال التجارية التي دمرها القصف، وأيضاً اتجاهات نحو فتح مشاريع صغيرة من قبل الافراد بهدف الحصول على القوت اليومي .

وبدأت بوادر عودة النازحين إلى مناطقهم التي نزحوا منها، حيث سجلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عودة أكثر من 600 ألف نازح سوري إلى بلادهم منذ بداية عام 2017 وحتى شهر آب. كما اسهم هذا الاتفاق في ايقاف موجات النزوح الداخلي التي كانت مترافقة مع اشتداد القصف في المناطق المختلفة، وسهل حركة تنقل المدنيين بين المناطق المختلفة التي كانت مقيدة في السابق بفعل القصف والاشتباكات.

أما على مستوى اللاجئين السوريين في دول الجوار فقد سيطرت احاديث العودة إلى سورية عليهم ، وبدأت بوادر العودة تظهر كما في بعض المناسبات كعيد الفطر في شهر حزيران الماضي وعيد الاضحى في نهاية شهر آب وبداية شهر أيلول والتي عاد بموجها ما يقارب من 47 ألف سوري من اللاجئين في تركيا عبر البوابات الحدودية، بقي منهم ما يقارب 14% بحسب احصائية الحكومة التركية.

إن هذا الجانب الايجابي من اتفاق الاستانة يبرز في سياق ايقاف الهجمات العشوائية على المدنيين، وايقاف آلة القتل والدمار. والذي يجعل الآمال تركز على وقف العنف، والبدء بعملية تفاوض جدية تؤسس لأرضية حل سياسي، والجانب الآخر لهذا التفاؤل بالاتفاق ناجم من أن تأثيره كان مباشراً على الأرض، بالإضافة لاستمراره لفترة جيدة نسبياً قياساً بالاتفاقات السابقة، وأيضا من كون الأطراف الضامنة لهذا الاتفاق هي من الاطراف ذات النفوذ في الملف السوري.

### ثالثاً – محاذير اتفاق الاستانة:



تعكس نتائج الاستطلاع أنع بالرغم من الانطباعات العامة المؤيدة لجهود خفض العنف لدى السوريين إلا أن هنالك العديد من المحاذير والتخوفات التي تبرز في حيز النقاشات تبدأ من فقدان الأمل باستمرار مثل هكذا اتفاقات نتيجة خبرة سابقة؛ تم فيها استخدام مثل هذه الاتفاقات التي حصلت من قبل العديد من الاطراف وخاصة

النظام وحلفاؤه للحصول على مكاسب سياسية وعسكرية الأمر الذي أسهم في افشالها، واتخاذ الأوضاع الميدانية منحىً تصعيدياً أكثر مما كانت عنه قبل هذه الاتفاقية. وصولاً للعديد من المحاذير التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- عدم شمول الاتفاقية لكامل الأراضي السورية، ولكل الاطراف الفاعلة في المناطق المختلفة، ما يزيد التخوف من خطر التقسيم.
- عدم وضوح حدود اتفاقية خفض التوتر، ومآلاتها المستقبلية، وتجنب ربطها بخارطة للانتقال السياسي.
- ضعف الثقة بالدول الضامنة للاتفاقية كونها ذات مصالح ونفوذ بالملف السوري؛ يخفض الثقة باستمرار الاتفاق، ويخلق تخوف من عدم نزاهة تطبيق الاتفاق على الارض.
- عدم وجود ضمانات دولية لاتفاقية خفض التصعيد يشكل الهاجس الاكبر لدى السوريين.
- عدم اشراك مدنيين بالاتفاق واقتصره على العسكريين، يجعل موضوع تطبيقه على الأرض أقرب للشكل القسري منه إلى اتفاق يأخذ بعين الاعتبار مصالح المدنيين في المناطق المختلفة.
- الاتفاقات المنفردة في اطار خفض التصعيد التي يجريها كل فصيل مسلح في منطقتة بحسب مصالحه؛ يجعل من الحل الشامل أمراً صعب المنال، كما انه يعزز الانقسامات الاجتماعية والمناطقية.
- يشكل انطلاق الاتفاقية من مبدأ مكافحة الارهاب، وليس من مبدأ خفض التصعيد تمهيدا للدخول في عملية حل سياسي شاملة، مشكلة جوهرية في مرحلة ما بعد الاستانة.

## رابعاً - تخوفات المدنيين:

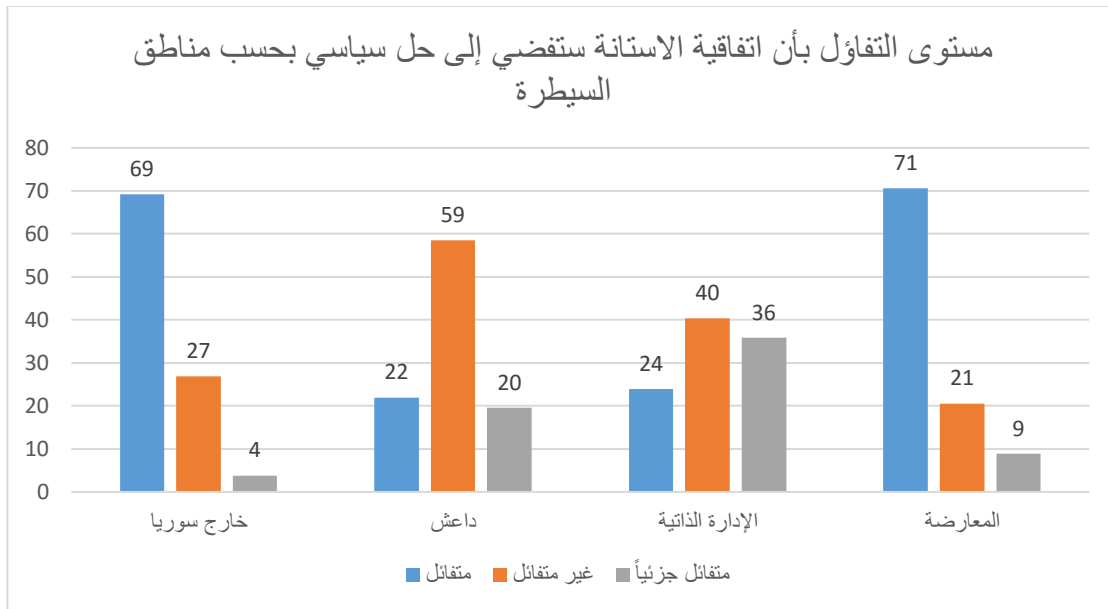
انطلاقاً من الاستطلاع تبرز التخوفات الاساسية لدى السوريين المشاركين به في انهيار الهدنة وعودة دائرة العنف بشكل أكبر وأشد عنفاً من السابق رغم المحاذير الموجودة. بالإضافة لمجموعة من التخوفات يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- تخوفات من التهجير القسري الضمني غير المعلن، وما يرافقه من تغيير ديموغرافي في مناطق خفض التوتر.
- تخوفات من أن طول المدى الزمني للاتفاق؛ وعدم اقترانه بحل سياسي ومرحلة انتقالية سيفتح الباب لحدوث حرب أهلية واسعة النطاق.
- تخوف من أن الدول الراعية للاتفاق تضع مصالحها فوق كل اعتبار وعلى حساب مصلحة السوريين.
- تكريس مناطق النفوذ، وتسليم ادارتها للفصائل العسكرية غير المتوافق عليها من قبل المدنيين، وغير الممثلة والمعبرة عن مصالحهم.
- تعويم النظام السوري سياسياً، تمهيداً لإعادة بسط سيطرته على مناطق المعارضة التي خرجت عن سيطرته؛ الأمر الذي يترتب عليه احتمال شبه مؤكد لانتقام النظام السوري والتنكيل بالمدنيين المعارضين في هذه المناطق، وحدوث انتهاكات على مستوى واسع.
- التغيير الشكلي التجميلي للنظام السوري، مع عدم المساس في بنيته السياسية والامنية القائمة، واستمرار بقاء الدكتاتورية.
- تخوفات من أن هذه الاتفاقية من المحتمل أن تكون مقدمة لشن حرب أكثر تدميراً من قبل النظام وحلفائه على هذه المناطق تحت حجة مجابهة الارهاب.
- وقف العنف سيفتح الباب على مشكلات من نوع آخر، تأخذ شكل النزاعات البينية في المناطق المحلية نتيجة لتعدد القوى المسلحة وعدم انتظامها في جسم واحد، الامر الذي يمكن أن يؤدي إلى اقتتالات مسلحة وانتشار الاغتيالات، والنزعات الثأرية في ظل عدم وجود سلطة قضائية وتنفيذية قادرة ونافذة على الارض، ولا يخلو الامر من انتشار النزاعات على الخدمات أيضاً نتيجة لنقصها بالعموم
- تخوفات على مصير المناطق التي لم تشملها الاتفاقات، وبشكل خاص المناطق التي يقطنها أغلبية كردية الامر الذي يعزز المخاوف المستقبلية لدى عموم الكرد، وأيضاً المناطق الواقعة تحت سيطرة المجموعات الارهابية.
- تخوفات من أن هذه الاتفاقية سوف تعمل على تهدئة جهات القتال في بعض المناطق، وفتح جهات قتال أخرى بشكل خاص في المناطق الشرقية التي لم يشملها اتفاق خفض التوتر، الامر الذي يترتب عليه انتهاكات على مستوى واسع من قبل النظام ومليشياته.

## خامساً - توصيات المدنيين:

بما يتعلق بالسؤال حول الشروط التي من الممكن ان تحسن من حياة المدنيين فإن الإجابات جاءت مختلفة للمشاركين في الاستطلاع بحسب مناطق السيطرة التي شملتها الاتفاقية أو لم تشملها، وبحسب أيضاً النتائج الملموسة للاتفاقية على الأرض، حيث نجد أن مستوى التفاؤل من كون اتفاقية خفض التصعيد ستفضي إلى حل سياسي كان منخفضاً جداً في محافظتي الرقة ودير الزور وهو انعكاس للتصعيد العسكري الكبير الذي بدأ في المحافظتين بعد عقد الاتفاقية، أما في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية غير المشمولة بالاتفاقية نجدها تأتي بعد المناطق الشرقية في انخفاض مستوى التفاؤل وتبين الإجابات مستوى النقاشات والأراء غير الواضحة بعد تجاه الاتفاقية.

أما في مناطق المعارضة نجد أن مستوى التفاؤل يزداد فيها، ويشاركهم في ذلك السوريون الموجودون في دول الجوار والذين تفاعلوا في كون هذه الاتفاقية من الممكن ان تفضي إلى حل سياسي.



وعند سؤال المشاركين في الاستطلاع عن رأيهم بالشروط التي من الواجب العمل عليها لتحسين شروط الحياة في مناطقهم، جاءت الإجابات تحاكي خصوصية كل منطقة، والقوى المسيطرة فيها، فنجد:

### - في مناطق سيطرة المعارضة:

نجد أن مستوى التفاؤل بالوصول لحل سياسي بعد اتفاقية خفض التوتر مرتفع بناءً على النتائج التي تم تحقيقها على الأرض، والتي أسهمت في عودة المدنيين إلى حياتهم الطبيعية وتنشيط الاسواق، ولكن يبقى هنالك توجس قائم من فشل هذه الهدنة وعودة تصاعد العنف من جديد، ويضاف إليها مخاوف بأن تكون هذه الاتفاقية مقدمة لتقسيم جغرافي وديموغرافي على اساس طائفي، أو بأنها محاولة لهزيمة الثورة وعدم تحقيق انتقال سياسي ديمقراطي للسلطة.



تبعاً للمستطلعة آراؤهم في هذه المناطق, فإن هنالك العديد من الأمور التي يجب حدوثها لضمان استمرار تحسن ظروف الحياة:

- ضرورة وجود طرف دولي ضامن للاتفاقية مثل الامم المتحدة او الاتحاد الاوربي.
- استصدار قرار أممي من مجلس الامن ملزم للأطراف المحلية والدولية بالاتفاقية.
- تفعيل دور الحكومة المؤقتة، وتوحيد الجهود المدنية والمجالس المحلية، في مواجهة التوسع والهيمنة العسكرية في هذه المناطق.
- توحيد الفصائل العسكرية.
- العمل على ايجاد قانون موحد يحتكم له جميع من في المناطق.
- ازالة المظاهر المسلحة من داخل المدن، وازالة الحواجز العسكرية من مداخل المدن.
- توجيه الاهتمام إلى المشاريع التنموية التي من شأنها خلق فرص عمل للسكان، وتوجيه العناية بشكل خاص لقطاع الزراعة.
- توجيه الدعم لقطاعات التعليم والصحة نظرا لكونهما أكثر القطاعات الخدمية تضررا في هذه المناطق.
- العمل على اعادة اعمار البنية التحتية التي تم تدميرها خلال الحرب.
- فتح المعابر الانسانية.
- العودة الطوعية للمهجرين والنازحين مع ضمانات العودة الآمنة إلى مناطقهم.

- في مناطق سيطرة داعش: تنخفض نسبة التفاؤل بالاتفاق الحاصل من قبل أهالي محافظتي دير الزور والرقبة على اعتبار أنه لا يشمل مناطقهم وتبقى التخوفات من توجيه كل الثقل العسكري للمناطق الشرقية التي تحتلها داعش الامر الذي سيترتب ضريبة انسانية كبيرة على المدنيين في المحافظتين، ويضاف إلى ذلك التخوفات من الثأر العشائري على خلفية الاحداث، وتعزيز حالة الانفصال والتهجير العرقي. ولتحسين شروط خفض العنف يرى السكان في هذه المناطق أن الجهود التي يجب أن تبذل:

1. ضرورة الاعتماد على قوات محلية في عملية تحرير هذه المناطق من داعش، واشراك كل المكونات في العمليات العسكرية للتحرير.
2. العمل على تحييد المدنيين عن الصراع، وفتح ممرات آمنة لهم.
3. العمل على تكثيف جهود ازالة الالغام المنتشرة بشكل كبير في هذه المناطق.
4. تسليم المناطق فور تحريرها لقوى معتدلة من أهلها لادارتها.
5. انشاء مخيمات بمواصفات تحفظ مستوى معيشة كريمة للفارين من المعارك.

- في مناطق سيطرة الادارة الذاتية: المزاج العام في مناطق الادارة الذاتية تجاه الاتفاقية مضطرب وهو أقرب إلى كونه غير متفائل بأن الاتفاقية الحاصلة سوف تفضي لحل سياسي. وتبعاً لردود المستطلعة آراؤهم فإنه لتحسين شروط الحياة في هذه المناطق يجب اتخاذ الخطوات التالية:

- 1- شراكة حقيقية للتيارات السياسية الموجودة في مناطق الادارة الذاتية.
- 2- مشاركة كافة المكونات في المفاوضات الحاصلة للوصول إلى حلول شاملة.
- 3- إلغاء التجنيد الاجباري في مناطق الإدارة الذاتية.
- 4- دعم العودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى ديارهم .
- 5- العمل على اصلاح البنية التحتية.

- مناطق سيطرة النظام: في مناطق سيطرة النظام السوري وبالرغم من انخفاض التأثير المباشر للاتفاقية على المدنيين، لكن هنالك حالة من الترقب لما ستفضي إليه، وتوجس من أن هذه الاتفاقية ستعطي نفساً للنظام لاعادة ترتيب نفسه والتفرغ للمناطق التي يسيطر عليها في اطار إحكام قبضته الأمنية والعسكرية. وتبقى المطالب بضرورة وجود اتفاقية وقف اطلاق نار تشمل كامل الأراضي السورية مع وجود حل سياسي. ومن الأمور التي أوردتها المشاركون في الاستطلاع ضمن مناطق سيطرة النظام:

1. ضرورة كبح نفوذ الميليشيات التابعة للنظام في مناطق سيطرته.
2. حرية التنقل والحركة للسكان بين المناطق.
3. تخفيف الحواجز داخل المدن.
4. إلغاء التجنيد الاجباري وعسكرة المدنيين.
5. تحسين الخدمات الاساسية، والتنمية الاقتصادية.

- أما في خارج سورية: فالمزاج العام للمشاركين في الاستطلاع متفائل بأن الاتفاقية بداية للوصول إلى حل سياسي، ولكن من ناحية أخرى يرى المشاركون أن تحسين ظروف الحياة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- 1- إلغاء التجنيد الاجباري من قبل كل الأطراف.
- 2- تأمين العودة الطوعية و الكريمة للنازحين واللاجئين إلى ديارهم.
- 3- حماية الحقوق الأساسية لجميع المكونات والمجتمعات السورية.
- 4- تسليم السلطة لمجالس محلية تمثل جميع المكونات والأطراف.
- 5- خروج القوات العسكرية لخارج المدن.
- 6- الإفراج غير المشروط عن سراح المعتقلين.

- 7- ضمان حرية الرأي والتعبير لجميع السوريين.
- 8- الانتقال السلمي للسلطة.
- 9- تحسين الظروف الاقتصادية، واصلاح المؤسسات.

#### سادساً - الخلاصة:

من حيث المبدأ، يعتبر اتفاق مناطق خفض التصعيد من قبل العديد من السوريين في المناطق المشمولة بالاتفاق وخارجها تطوراً إيجابياً لأنه أدى إلى انخفاض كبير في مستوى العنف وذلك في بعض المناطق. من ناحية أخرى، فإن العديد من السوريين - بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق المشمولة بالاتفاقية - ما زالوا يبحثون عن حلول تمهد الطريق لإيجاد حل سياسي يحقق تطلعاتهم بانتقال ديمقراطي للسلطة. إن نتائج الاتفاق قد ظهرت جليةً على المدنيين الذين يتوقون للعودة إلى الحياة الطبيعية، بعيداً عن القصف اليومي والاستهداف المباشر لحياتهم وأرزاقهم.

على الرغم من الأهمية البالغة لما سبق، إلا أن المدنيين يتخوفون من أنهم يضحون بالاستقرار والسلام على المدنيين المتوسط والبعيد لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل.

واستناداً إلى نتائج الاستطلاع وكذلك المشاورات الجارية مع السوريين داخل وخارج مناطق خفض التصعيد على السواء، تلخص المنصة المدنية السورية عدة نقاط يجب أخذها بعين الاعتبار في أي نقاش حول اتفاق خفض التصعيد أو أي اتفاقيات مستقبلية:

- أولاً: هذه الاتفاقية ساهمت في زيادة المشاريع السياسية والعسكرية ذات الرؤى المتناقضة فيما يخص شكل ومستقبل الحل السوري، وأججت الخلافات بين هذه الأطراف المحلية والاقليمية والدولية، وهو ما يزيد من هشاشة الاتفاقية.
- ثانياً: شرعن الاتفاق وجود العديد من القوى الاقليمية والدولية بالتدخل في الارض السورية وإقامة قواعد عسكرية له، وهو أمر غير شرعي إن لم يكن في إطار اتفاق لمجلس الأمن يجيز لهذه الدول التدخل على الاراضي السورية.
- ثالثاً: إن المستفيد الأول من هذه الاتفاقية هو النظام السوري وحلفاؤه حيث شهدت مرحلة ما بعد الاتفاقية تقدم واضح له على الارض السورية، بالإضافة لما بدأ الحديث عنه بما يخص إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية معه كخطوة من الممكن أن تقوض الجهود المبذولة للدفع بالحل السياسي.
- رابعاً: الحديث عن موضوع إعادة الاعمار وعقد الاجتماعات والمؤتمرات له من غير ربطها بموضوع الحل السياسي تنطوي عليه مخاطر جمة في استمرار الديكتاتورية وبالتالي استمرار الحرب المدمرة.
- خامساً: إن هذه الاتفاقية وطريقة فرضها من قبل الروس، تشبه تماماً ما فعله النظام السوري مع الشعب السوري على مدى السبع سنوات الماضية، فهو من خلال سياسته في القصف الممنهج، والحصار والتجويع،

عمل على فرض شروطه على هذه المناطق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما تكرره روسيا مع المجتمع الدولي فتمسكها بالنظام السوري ودفاعها المستميت عنه حتى آخر لحظة جعل المجتمع الدولي يقبل مرغماً بالاتفاقية التي أبرمتها بشكل منفرد وبمعزل عن مسار جنيف.

## حول المنصة المدنية السورية

تسعى المنصة المدنية السورية إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع في سوريا من خلال خلق قنوات لإيصال أصوات المجتمع المدني السوري المتنوعة إلى صناع القرار على أعلى المستويات. إن خلق حلقات التغذية الراجعة هذه سيقوي من الحلول المقترحة التي تعكس احتياجات وخصوصية المجتمعات المحلية. ويشارك في المنصة المدنية السورية أكثر من 150 من منظمات المجتمع المدني السورية المحلية وما يقرب من 100 من القيادات المجتمعية المستقلة من خلفيات متنوعة. وهم يعملون معاً من خلال:

1. الاستشارة والتضمين: تعتمد المنصة في عملها على منهجية الحوار والنقاش، والتضمين والمشاوره والمشاركة لبنا المنصات واستشارة المجتمعات، أخذةً بعين الاعتبار واقع كل محافظة من حيث آليات التشكيل وتبادل المعلومات.
2. المراقبة: تقوم المنصة المدنية السورية بلعب دور فعال في مراقبة سير العملية التفاوضية وتقديم تقارير حول الخروقات التي من الممكن أن تهدد العملية بكليتها.
3. الحشد والمناصرة: تقوم المنصة من خلال المشاورات المجتمعية والتواصل مع الجهات الدولية الفاعلة بكسب ال تأييد والدعم لمختلف القضايا التي تقوم بالعمل عليها وذلك بهدف التأثير الإيجابي على سير العملية التفاوضية بما يحقق مصالح المجتمع بما يتعلق بمختلف القضايا المطروحة على طاولة المفاوضات.
4. تقديم الاستشارات والتوصيات: المنصة المدنية السورية تعمل على تقديم توصيات مبنية على استشارات مجتمعية موسعة تعكس تطلعات وحاجات المجتمعات المختلفة محلياً ووطنياً.

تم اطلاق المنصة المدنية السورية في شباط\فبراير 2016. وتتألف من 14 منصة محلية موزعة على 11 محافظة داخل سوريا و4 منصات في مجتمعات اللاجئين في دول الجوار: لبنان والأردن وكردستان العراق وتركيا. وتدار كل منصة محلية من قبل المجموعات المدنية المنضوية تحتها إضافةً للقيادات المجتمعية والذين يمثلون الطيف الواسع للمجتمعات المختلفة في مناطقهم. حيث يتشارك الأعضاء قيماً عديدة تشمل احترام حقوق الإنسان والتعايش بين مختلف السوريين. وتشكل النساء نحو 25% من مجمل عضوية المنصة المدنية السورية.

منذ تأسيسها، عملت المنصة المدنية السورية على:

- عقد مشاورات فردية وجماعية مع أكثر من 2000 سوري حول القضايا السياسية والإنسانية ذات الصلة بمحادثات السلام، وإعداد تقارير وبيانات تفصل احتياجاتهم.
- أنتجت العديد من التقارير التي ركزت على الأوضاع في مناطق مختلفة، كما قدمت معلومات عن الظروف الإنسانية على أرض الواقع والتي كان من الممكن أن تدعم أو تهدد الحلول السياسية في كلٍ من حلب ودرعا ودير الزور وإدلب ومضايا والرقعة إضافةً إلى أماكن أخرى.
- مراقبة اتفاق وقف الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة وروسيا (أيلول / سبتمبر 2016) والانتهاكات الحاصلة للاتفاقية وإصدار تقارير عنها إضافةً إلى مراقبة عملية إخلاء حلب (كانون الأول / ديسمبر 2016).
- إعداد خارطة طريق للانتقال السياسي استناداً إلى المشاورات المجتمعية، فضلاً عن إجراءات بناء الثقة ومبادئ العملية التفاوضية.
- يقوم مركز المجتمع المدني والديمقراطية بدور السكريتارية التنفيذية للمنصة المدنية السورية حيث يوفر كافة أشكال الدعم والتدريب اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.
- مركز المجتمع المدني والديمقراطية هو منظمة غير حكومية غير ربحية مستقلة تنبع قراراتها من ذاتها ومن إرادة أفرادها. تسعى إلى بناء مجتمع مستقر يسوده العدل والسلام المستدام ويعيش فيه الإنسان حراً متمتعاً بكامل حقوقه. منذ تأسيسه عام ٢٠١٢ يعمل CCSD من أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني قوي ومتماسك من خلال دعم المنظمات والافراد.

لمزيد من المعلومات، بما في ذلك المنشورات الصادرة عن المنصة المدنية السورية، يرجى زيارة الموقع التالي:

<http://www.scplatform.net/>